تقرير حول انعكاسات جائحة كوفيد 19

على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بولايات الوسط الغربي

الاستنتاجات والتصورات للتجاوز على المديين المتوسط والبعيد

ماي 2020

فهرسة التقرير

i. مقدمة عامة

ii. التأثيرات العامة للجائحة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بولايات الإقليم

1- ولاية سيدي بوزيد:

- القطاعات الأكثر تأثرا على المستويين العمومي والخاص
- وضعية المشاريع والبرامج التنموية بالجهات والمؤسسات الخاصة بالجهات:
  *القطاع العمومي:
  *القطاع الخاص:
- اهم فروع النشاط الصناعي المتأثرة سلبا او إيجابا
- المؤسسات المتعطلة او التي أغلقت وتأثير دلك على مواطن الشغل بالجهات

2- ولاية القيروان:

- القطاعات الأكثر تأثرا على المستويين العمومي والخاص
- وضعية المشاريع والبرامج التنموية بالجهات والمؤسسات الخاصة بالجهات:
  *القطاع العمومي:
  *القطاع الخاص:
- اهم فروع النشاط الصناعي المتأثرة سلبا او إيجابا
- المؤسسات المتعطلة او التي أغلقت وتأثير دلك على مواطن الشغل بالجهات

3- ولاية القصرين:

- القطاعات الأكثر تأثرا على المستويين العمومي والخاص
- وضعية المشاريع والبرامج التنموية بالجهات والمؤسسات الخاصة بالجهات:
  *القطاع العمومي:
  *القطاع الخاص:
- اهم فروع النشاط الصناعي المتأثرة سلبا او إيجابا
- المؤسسات المتعطلة او التي أغلقت وتأثير دلك على مواطن الشغل بالجهات

iii. تقييم عام لانعكاسات الجائحة بجهات الإقليم على المدى المتوسط والبعيد وأليات الحد من ذلك:

- الانعكاسات العامة المستنتجة من الجائحة:
  -على المدى المتوسط
  -على المدى البعيد
- التصورات والاجراءات المقترحة للاعتماد للحد منها

i. مقدمة عامة:

عرفت ولايات إقليم الوسط الغربي كما في بقية الجهات الوطنية خلال الفترة المشمولة بالحجر العام على اثر جائحة كوفيد 19 توقف لأغلب الأنشطة التنموية العمومية والخاصة باستثناء بعض القطاعات ذات الطابع الأمني و الوقائي والصحي العلاجي والغذائي ، واكبتها اتخاذ جملة من الإجراءات الوطنية ذات طابع مالي واجتماعي وأمني وصحي لإحكام مواجهة الجائحة والحد من تأثراتها السلبية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والقطاعي خاصة على النسيج المؤسساتي من المهن والحرف الصغرى والمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة.

وقد كان لهذه الجائحة تأثير كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بولايات الإقليم على امتداد شهري مارس وأفريل 2020 شمل أغلب القطاعات التنموية بالجهة على المستويين العمومي والخاص.

ومع الرجوع التدريجي للعمل بالقطاعين والعام والخاص مند 04 ماي 2020 في إطار تنفيذ الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المؤرّخ في 02 ماي 2020 المتعلّق بضبط إجراءات الحجر الصحّي الموجّه يبرز التقرير التالي ولايات الإقليم الثلاث كل على حدة اهم التأثيرات والصعوبات والإشكاليات المنجرة عن هذا الوباء وسبل العمل للحد من امتداد اثره الإقتصادي والإجتماعي على المديين المتوسط والبعيد بالولايات, علما وأنه لا يزال الحديث عن تقييم دقيق للتأثيرات الجائحة سابق لأوانه بعض الشيء باعتبار غياب للمعطيات الدقيقة والعمل التشاركي مع الأطراف المعنية القطاعية والجهوية:

ii. التأثيرات العامة للجائحة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بولايات الإقليم:

1- ولاية سيدي بوزيد:

- **التأثيرات العامة للجائحة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي :**

منذ إنطلاق تطبيق إجرءات الحجر الصحي العام تم تسجيل :

- شلل شبه تام في الحركة الاقتصادية، وتعطل محركات النمو الكبرى من الاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستثمار نظرا لتوقف أغلب الأنشطة التنموية العمومية والخاصة حيث شهدت العديد من المؤسسات و الأنشطة الإقتصادية إختلال في موازناتها المالية نتيجة صعوبات في سداد أقساط الديون و صعوبات في إدارة مخزوناتها من الإنتاج .

- الاستهلاك شهد إندفاعة ملحوظة في قطاع الغذاء والمواد الأساسية ولكنها كانت آنية باتجاه تأمين الضروريات المعيشية وتخزينها احتياطيا.

- ارتفاع الأسعار وتهاوي المقدرة الشرائية للمواطن

- إرتفاع نسب الفقر والبطالة نظرا لتوقف سوق الشغل وبروز البطالة الفنية وتراجع وتسريح اليد العاملة المباشرة خاصة بقطاعات الصناعة والخدمات والمهن الصغرى حيث أن الآلاف من الأشخاص تقدّموا للحصول على المُساعدات لأنهم عاجزون عن توفير ابسط ضروريات العيش خاصة من طرف الأشخاص الذين كانوا يعملون في المهن الهشة والتي أغلقت الكورونا أبوابها كالمقاهي و رياض الأطفال والمحاضن المدرسية ...

- في علاقة بإجراءات الحجر الصحي تمت ملاحظة تذمر من قبل المواطنين نتيجة الحد من حرية التنقل وغلق المساجد والمقاهي .

- بروز مؤشرات تفيد بإنطلاق نوع من الإحتجاجات الناتجة عن المطلبية الإجتماعية والمطلبية القطاعية.

- ✓ **الوضع الصحي :**

سجلت ولاية سيدي بوزيد منذ بداية انتشار فيروس «كورونا» 6 حالات اصابة مؤكدة توفي أحدها وتماثل 5 للشفاء، كما تم منذ بداية الأزمة إجراء 473 تحليلا لتقصي هذا الفيروس .

ويبلغ عدد الحالات الذين أتموا فترة الحجر الصحي الذاتي 710 وعدد الحالات الذين يخضعون حاليا إلى الحجر الصحي الذاتي 29 حالة.

هذا وتولت السلط الجهوية والصحية إيواء 139 وافد بمراكز الحجر الصحي الاجباري بكل من المبيت الجامعي ابن خلدون ومركز التدريب والتكوين المهني بسيدي بوزيد، ورفع عنهم الحجر (41 حالة يوم 18 أفريل و 98 حالة يوم 6 ماي) .

ووفق المعطيات التي نشرتها الوزارة فإنّ الولاية وبفضل المجهودات المبذولة الوطنية والجهوية أصبحت ضمن من الولايات القليلة بالبلاد الخالية من الفيروس (ولايات سيدي بوزيد والقصرين وزغوان وباجة وجندوبة).

وفي إطار المد التضامني بالجهة تلقى المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد دعما هاما في إطار معاضدة جهود أعوانه وإطاراته في مجابهة وباء « كورونا.« في شكل هبات وتبرعات من بعض المؤسسات الاقتصادية والجمعيات والمنظمات الوطنية و تمثل هذا الدعم في توفير عدد هام من المستلزمات الطبية والمعدات ووسائل الحماية والتوقي ومن بين هذه المساعدات تم تركيز 3 ممرات تعقيم في مداخل المستشفى إضافة الى كميات هامة من مواد ووسائل التعقيم والحماية، ووسائل وأجهزة تساعد على مجابهة هذا الفيروس.بالإضافة إلى تركيز وحدة فرز لمرضى " كوفيد 19" تستقبل الحالات المشتبه في اصابتها ويتم رفع عينات لهم وايواؤهم بالجناح المذكور، وبعد التثبت من سلامتهم يتم توجيهم لبيقة الاقسام لمواصلة العلاج بشكل طبيعي.كما شملت الهبات أيضا إقتناء جهاز تنفس إصطناعي بقيمة 50 أد و 8 أسرة إنعاش .

هذا كما تلقت الإدارة الجهوية للصحة دعما هاما وتضامنا إيجابيا، في إطار اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث و تنظيم النجدة حيث تم تجميع حوالي 110 أد في شكل هبات وتبرعات وتم تخصيص هاته المبالغ لشراء مستلزمات و معدات طبية ووسائل للحماية والتوقي من فيروس كورونا المستجد.

- ✓ **الوضع الإجتماعي**

منذ إعلان رئيس الحكومة عن الإجراءات الاجتماعية بتـاريخ 22 مارس 2020 شرعت مصالح وزارة الشؤون الإجتماعية في القيام بالتقاطعات الضرورية لمطالب المترشحين للحصول على المساعدات الاجتماعية الظرفية للحدّ من تداعيات فيروس كورونا المستجد، لفائدة العائلات المعوزة والعائلات محدودة الدخل والعائلات المتكفلة بالأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة دون سند عائلي،حيث تم صرف القسط الأول من المساعدات الاجتماعية الاستثنائية والظرفية لفائدة مستحقيها من العائلات محدودة الدخل المنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة (بطاقة علاج صفراء) بواسطة حوالات بريديّة.

وبداية من 4 ماي 2020 تم الشروع في صرف منحة جديدة بقيمة 200 دينار لفائدة العائلات المتكفلة بالأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة دون سند عائلي، إلى جانب صرف منحة بقيمة 200 دينار لفائدة العائلات محدودة الدخل المنتفعة ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة. كما تم بالتوازي مع ذلك الشروع في صرف منحة جديدة بقيمة 60 دينار بعنوان منحة شهر رمضان لفائدة العائلات المعوزة، إضافة إلى منحة أخرى بقيمة 60 دينار تسند لفائدتهم بمناسبة عيد الفطر،

على المستوى الجهوي إنتفع بهذه الإعانات قرابة 60 ألف عائلة بالإضافة إلى حوالي 26 ألف منتفع جديد تمت الموافقة المبدئية في شأنهم بعد القيام بعملية التثبت والفرز الأوليين للمطالب للتمتع بالمساعدات الظرفية الإستثنائية، هذا كما تم تمكين حوالي 11000 عائلة من المساعدات العينية عن طريق المجهود الجهوي والتبرعات ومصالح الإدارة الجهوية للشؤون الإجتماعية والتضامن الإجتماعي من بينهم حوالي 4200 عائلة تمت مساعدتهم عن طريق مصالح الإدارة الجهوية للشؤون الإجتماعية ولا يزال هذا البرنامج متواصلا..

- **القطاعات الأكثر تأثرا على المستويين العمومي والخاص :**

لم تكن ولاية سيدي بوزيد بمنأى عن التداعيات السلبية لفيروس "كورونا"، في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على إقتصاد البلاد، حيث تضررت العديد من القطاعات الاقتصادية، أبرزها: النقل خاصة سيارات اللواج والنقل الريفي ومدارس تعليم السياقة ونقل البضائع، والصناعات التقليدية والمهن الصغرى، والتربية والتكوين وخاصة التكوين المستمر ورياض الأطفال والمحاضن المدرسية وقطاعي المقاهي والمطاعم إلى جانب قطاع البناء والأشغال العامة وذلك بالإضافة إلى عمليات التصدير وخاصة بالنسبة للمنتوجات الفلاحية وصناعة النسيج والملابس.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات الأقل تضررا نسبيا قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية بإعتبارها قطاعات إستراتيجية واصلت نشاطها لتأمين الأمن الغذائي والتي يجب إعادة الاعتبار لها في الهيكل الاقتصادي العام حيث تتيح الأزمة الراهنة فرصة للبلاد لمضاعفة إنتاجها وصادراتها من المواد الفلاحية كزيت الزيتون والمنتجات الفلاحية البدرية التي تتميز بها الجهة.

- **وضعية المشاريع والبرامج التنموية والمؤسسات الخاصة بالجهة:**

*** القطاع العمومي:**

يبلغ عدد المشاريع العمومية ذات الصبغة الوطنية والجهوية المتواصلة خلال الفترة 2011-2020 بولاية سيدي بوزيد حوالي 2119 مشروعا موزعة على كافة القطاعات بكلفة جملية تقدر بحوالي 2241 م د. وقد تم إلى حدود بداية شهر مارس 2020 الانتهاء من إنجاز 1382 مشروعا بتكلفة جملية تناهز 814 م د وبدخول الحجر الصحي لضمان سلامة العنصر البشري الشامل وفضلا عن المشاريع المتعطلة قبل الأزمة (105 مشروعا بتكلفة 114 م د) توقفت كليا كل الأشغال المتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية من مشاريع بصدد الإنجاز أوبصدد إعداد وطلب

العروض أو بصدد الدراسة حيث بلغ عدد هذه المشاريع 632 مشروع بتكلفة 1313 م د وذلك كما يلي كما يبينه الجدول التالي:

المشاريع المتعطلة بسبب الحجر الصحي الشامل	العدد	الكلفة (م.د)
مشاريع بصدد الإنجاز وقع تعليها إنجازها	327	322,301
مشاريع بصدد إعداد أو طلب العروض وقع تعليها إنجازها	177	152,773
مشاريع بصدد الدراسة وتعلق إنجازها	128	838,006
المجموع	632	1313

كما توقف أشغال إنجاز المشاريع والبرامج التنموية الخصوصية بالجهة بإستثناء بعض المرافق الحيوية على غرار المرفق الصحي والأمني والتدخلات العاجلة لقطاعي الماء الصالح للشرب والتنوير شملت بالأساس أشغال الصيانة وإقتناء المعدات الوقائية.

وفي ما يخص المشاريع المؤجلة أو المشاريع الملغاة لم ترد أي معلومة إلى الجهة إلى حد الآن من القطاعات حول تأجيل إنجاز بعض المشاريع أو إلغائها بسبب تبعات جائحة الكورونا.

ومن ناحية أخرى, كان لتطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل و توقف إنجاز المشاريع العمومية صفة عامة وقع سلبي على سكان المناطق الريفية بالأساس من جراء تأخر إنجاز مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب وكهربة الآبار وأشغال إنجاز المسالك الريفية، بالإضافة إلى أشغال الربط بشبكات التطهير داخل الأحياء الشعبية.

***القطاع الخاص:**

أهم فروع النشاط الصناعي المتأثرة سلبا او إيجابا:

القطاع المتضرر	الإشكاليات التي تسببت فيها هذه الجائحة	أهم الأنشطة المتضررة	الحلول المقترحة والإجراءات المصاحبة على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد
الصناعة	- البطالة الفنية - تراجع اليد العاملة المباشرة - مشاكل مالية خاصة مع البنوك ذات العلاقة -الإشكالية المقترنة بالمخزون والمنتوجات Problème de stock de production - صعوبة تحديد ومراقبة الطلب خاصة المتعلقة بالتحويل الصناعي من ذلك المسالخ ومخازن التبريد - عدم توفر السيولة المالية الكافية	- الصناعات التحويلية - مخازن التبريد - المفارخ والمذابح	**أ- على المدى القريب** - التدخل السريع لتقليل الضغط على المؤسسة على كل الجوانب الاجتماعية والمالية : * المرونة مطلوبة من طرف الهياكل الممولة * المساعدة على دفع الأجور بنسب متفاوتة حسب التقدم في مباشرة النشاط 30 % في مرحلة أولى 10 % في مرحلة ثانية و5 % في مرحلة متقدمة **ب – على المدى المتوسط** * إعتماد التشخيص المعمق والتحري من مستوى الضرر والتدخل حسب نسبة الضرر وحجم المشاريع في القطاع

القطاع المتضرر	الإشكاليات التي تسببت فيها هذه الجائحة	أهم الأنشطة المتضررة	الحلول المقترحة والإجراءات المصاحبة على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد
	للتصرف في المنتوج		المتضرر **ج - على المدى البعيد** * مراجعة شمولية لمستويات الجباية المفروضة على المؤسسات وتوخي سياسة العدل الجبائي * المساعدات تكون حسب النسب الجباية المفروضة على الأنشطة
الخدمات والتجارة	تعتبر الفضاءات المرتبطة بهذه الأنشطة في مغلبها مقفلة باستثناء المتعلقة بالمواد الغذائية و الصيدليات - تم تسريح اليد العاملة المباشرة - مشاكل مالية مع البنوك الممولة إلزام الحر فاء بتسديد مبالغ القروض العالقة بالذمة دون مراعات الظرف الإجتماعي الصعب وما ترتب عن الوباء من تراجع الدخل وحجم المعاملات	- كل الأنشطة الخدماتية تضررت بمستويات متفاوتة	**أ- على المدى القريب** - التدخل السريع لتقليل الضغط على المؤسسة على كل الجوانب الاجتماعية والمالية : * المرونة مطلوبة من طرف الهياكل الممولة * المساعدة على تخفيف الضرر على المؤسسة خاصة في دفع جزء من الأجور العملة. حيث تعتبر مبلغ 200 د غير كافية إذا اعتبرنا الجانب الاجتماعي للمشتغلين بالمؤسسة (عدد أفراد العائلة ومستلزمات الحياة الضرورية) * توفير سيولة مالية تمكن صاحب المشروع من التقليص من ضغط الكلفة les dépenses fixes (loyer-charges sociales-frais de fonctionnement-fonds de roulement
المهن والمشاريع الصغرى	تتلخص أهم الإشكاليات التي تمخضت عن الجائحة إلى غاية ماي 2020 بالنسبة للمشاريع الصغرى المهن في ما يلي: - تعطل الأنشطة وتسريح العملة - تعطل الإنتاج وتراجع رقم المعاملات - صعوبة تسديد أقساط القروض - تراكم حجم المصاريف القارة من ذلك تكاليف القرض المعتمد من طرف البنك التونسي للتضامن	أصحاب المشاريع الصغرى في مجال المهن والفلاحة والخدمات والصناعات التقليدية أصاب وسائل النقل الفردي والجماعي والنقل الريفي المنتفعين بقروض BTS	**أ- على المدى القريب** - تمكين أصحاب المشاريع: * من قروض المال المتداول في حدود 5000 د لتسديد المصاريف وكلفة اليد العاملة ومصاريف التأخير من جراء تعطل الإنتاج والبيوعات (قرض المزود/المواد الأولية وغيرها.... **ب – على المدى المتوسط** * تمكين المنتفعين بقروض إقتناء وسائل نقل من قروض لتغطية مصاريف التأمين * تأجيل أقساط القروض
المؤسسات الصغرى والمتوسطة	تتلخص أهم الإشكاليات التي تمخضت عن الجائحة إلى غاية ماي 2020 بالنسبة للمشاريع الصغرى المهن في ما يلي: - تراجع حجم الإنتاج وتراجع حجم المداخيل - صعوبة تسديد أقساط القروض - تراكم حجم المصاريف القارة من ذلك تكاليف القرض المعتمد من طرف البنك - إلغاء جميع الجلسات للنظر في ملفات	أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مجال الفلاحة والصناعة والخدمات والصناعات الغذائية	الحلول المقترحة والإجراءات المصاحبة على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد - تمثلت أساسا في تطبيق المنشور الصادر عن البنك المركزي عدد 06 بتاريخ 19-03-2020 والقاضي بتأجيل أقساط القروض المتخلدة بالذمة لمدة 7 أشهر إبتداءا من شهر مارس 2020 إلى غاية سبتمبر 2020 .

القطاع المتضرر	الإشكاليات التي تسببت فيها هذه الجائحة	أهم الأنشطة المتضررة	الحلول المقترحة والإجراءات المصاحبة على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد
	الإستثمار comité d'évaluation des projet et les retard des accords de principe de financement		
الاستثمار في الأنشطة الفلاحية	- تعطل آجال الإيداع الملفات والتصاريح بالاستثمار - تكوين الملفات المتعلقة بالإمتيازات الجبائية والمالية - مراجعة الوضعية الجبائية بصفة إستثنائية وخاصة ما يتعلق بالشركات الفلاحية	مسالك التوزيع ومراقبة المصدر عند التنقل خاصة من حيث تضييق التزود بالمستلزمات الفلاحية عن طريق النقل البري (المزودين على المستوى الجهوي والوطني)	- تعليق آجال التصاريح والإيداع بالتوازي مع القباضات المالية في مجال التصريح الجبائي إلى غاية موفى ماي 2020 - التخلي على الوضعية الجبائية إلى حين إستأناف العمل بصفة رسمية أو جزئية

المؤسسات المتعطلة او التي أغلقت وتأثير ذلك على مواطن الشغل بالجهات:

شهدت فترة الحجر الصحي العام غلق شبه شامل لكل المؤسسات الناشطة بالجهة بإستثناء مؤسسات الصناعات الغذائية ومحلات تجارة المواد الغذائية والخضر والغلال، وبداية من يوم 04 ماي 2020 وتطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المتعلق بضبط إجراءات الحجر الصحي الموجه ، استأنفت بعض المؤسسات نشاطها تدريجيا وبنصف طاقاتها التشغيلية وهو ما حد من البطالة الفنية والعودة التدريجية لليد العاملة المباشرة خاصة هذا ويمكن تسجيل عدم مواصلة بعض المؤسسات لنشاطها خاصة المقاولات سواء على المستوى القريب والمتوسط أو البعيد نظرا لإختلال الموازنات المالية لهاته المؤسسات وصعوبة تحديد ومراقبة العرض والطلب وهو ما يؤشر على مزيد فقدان مواطن الشغل وإرتفاع نسبة البطالة بالجهة.

2- ولاية القيروان:

منذ إنطلاق تطبيق إجرءات الحجر الصحي العام تأثر السير العادي للحياة العامة بالولاية من ذلك سير مشاريع القطاعين العام والخاص. واختلفت هذه التأثيرات باختلاف النشاط حيث استفادت بعض الأنشطة وشهد البعض الآخر حالة ركود تام.

*** القطاع العام:**

لقد توقف انجاز أغلب المشاريع العمومية في جل القطاعات باستثناء بعض المشاريع بالقطاعات الحيوية والتي لها علاقة بمجابهة الفيروس على غرار قطاع الصحة الذي تكثفت تدخلاته الطبية واللوجيستية وكذلك قطاع الماء الصالح للشرب حيث تواصل انجاز حفر الآبار العميقة المعدة لتزويد بعض المناطق بالماء الصالح للشرب ومد القنوات ضمن البرنامج الجهوي للتنمية على غرار معتمدية حاجب العيون.

واستنادا إلى وضعية متابعة تقدم انجاز المشاريع العمومية بولاية القيروان إلى موفى شهر فيفري 2020 نذكر بأن مجموع المشاريع بولاية القيروان منذ سنة 2010 إلى سنة 2019 بلغ 1426 مشروع بتكلفة جملية بلغت 1276 مليون دينار وقد تم إلى حدود بداية شهر مارس 2020 الانتهاء من إنجاز 1102 مشروع بقيمة جملية تناهز 809 مليون دينار. وبدخول الحجر الصحي الشامل ولضمان سلامة العنصر البشري وفضلا عن المشاريع المتعطلة قبل الأزمة (13 مشروعا بتكلفة 30.5 م د) توقفت كليا كل الأشغال المتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية من مشاريع بصدد الإنجاز أو بصدد إعداد وطلب العروض أو بصدد الدراسة حيث بلغ عدد هذه المشاريع 301 مشروع بتكلفة 411 م د وذلك كما يلي كما يبينه الجدول التالي:

المشاريع المتعطلة بسبب الحجر الصحي الشامل	العدد	الكلفة (م.د)
مشاريع بصدد الإنجاز وقع تعليها إنجازها	113	243.447
مشاريع بصدد إعداد أو طلب العروض وقع تعليها إنجازها	101	62.805
مشاريع بصدد الدراسة وتعلق إنجازها	87	104.903
المجموع	301	411.155

وتجدر الإشارة إلى أنه حسب تصريحات المسؤلين الجهويين لم يقع إلغاء أي مشروع وقع ترسيمه وانطلق في انجازه على المستوى الجهوي إلا أنه فيما يتعلق بالمشاريع الوطنية التي بصدد الدراسات أو إعداد ملفات طلب العروض فان الإدارات الجهوية مازلت تجهل مصير هذه المشاريع في هذه المرحلة.

*** القطاع الخاص:**

اختلفت تأثيرات وانعكاسات الجائحة باختلاف قطاع النشاط ونوعيته حيث تضررت بعض القطاعات بالكامل على غرار السياحة والصناعات التقليدية في حين أن بعض الصناعات تطورت خلال فترة الحجر الصحي مثل

صناعة المواد شبه الطبية وبعض الصناعات الغذائية أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فالتأثيرات كانت بالأساس على مستوى الأسعار لا على مستوى الإنتاج.

1- القطاع الفلاحي:

باعتبار تواصل العمل بالضيعات الفلاحية وتحسن الظروف المناخية بنزول كميات هامة من الأمطار فان الإنتاج الفلاحي لم يتأثر بل أصبحنا نتحدث عن وفرة للإنتاج حيث توفرت أغلب المنتجات الفلاحية بكميات هامة تزيد عن حاجيات السوق المحلية والجهوية مما سبب إشكالا في التوزيع والتسويق خاصة مع توقف عمليات التصدير نتيجة وقف الرحلات الجوية والبحرية مما أثر سلبا بالنسبة للفلاح المنتج على مستوى أسعار المنتجات في غياب تزويد النزل والمطاعم السياحية منها والعادية.

ومن ناحية أخرى تمت ملاحظة ظهور بعض الأنشطة الأخرى نتيجة الحجر الصحي الشامل مثل الباعة المتجولون للخضر والغلال عن طريق شاحنات بالأرياف ناهيك وان ولاية القيروان تعتبر ولاية ريفية بامتياز باعتبار أن حوالي ثلثي السكان بالريف. وهذا النشاط كان له الأثر الايجابي على عدة مستويات حيث مكن من توزيع الإنتاج الوفير للمنتجات الفلاحية ساهم في الحد من تدهور الأسعار لدى الفلاح المنتج من ناحية. ومن ناحية ثانية مكن سكان الريف من التزود بالمواد الأساسية على عين المكان خاصة بعد غلق الأسواق الأسبوعية وتوقف النقل الريفي المنتظم عن النشاط مما ساهم في عزل هذه المناطق

كما تمت ملاحظة انتصاب عشوائي لمحلات بيع اللحوم الحمراء والبيضاء بالمناطق الريفية وهو ما يعني غياب المراقبة الصحية لهذه المنتجات.

أما بالنسبة للاستثمار في القطاع الفلاحي فقد توقفت عمليات التصاريح والمعاينة الميدانية وانعقاد اللجان الجهوية لمنح الامتيازات وبدأ الرجوع التدريجي ابتداءا من 4 ماي وهو ما سيمكن الباعثين من الحصول على الإمتيازات المصادق عليها ومواصلة عمليات الاستثمار.

واستنادا إلى بعض الحوارات التي تم إجراءها مع المتدخلين في القطاع الفلاحي على غرار المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية واتحاد الفلاحين وبعض ممثلي الشركات التعاونية في المجال فانه من المنتظر أن يبدأ ظهور انعكاسات الجائحة على القطاع الفلاحي ابتداءا من شهر نوفمبر خاصة بعد نفاذ المخزون من المواد الأولية المستعملة على غرار الأسمدة والأدوية وتوقف التوريد كما أن الضرورة ملحة لمراجعة بعض الخيارت الاستراتيجية في المجال الفلاحي نتيجة السياسات المتخذة من قبل الدول الأجنبية التي تعتبر المزود الرئيسي لتونس من بعض المواد.

2- القطاع الصناعي:

شهدت فترة الحجر الصحي الشامل ازدهار بعض الأنشطة الصناعية والتي لم يشملها الحجر نظرا لارتباط نشاطها بإنتاج مواد تساهم في مجابهة فيروس كورونا على غرار صناعة المواد شبه الطبية كالكمامات واللباس

الواقي والسائل المطهر. ويمكن الإشارة إلى أن هناك بعض الشركات بولاية القيروان استفادت كثيرا من هذه الجائحة على غرار شركة Consomed لصناعة الكمامات والمواد شبه الطبية حيث رابض العمال بالشركة لمدة شهر ونصف دون انقطاع بعيدا عن منازلهم (وقد حضيت هذه الشركة بزيارة رئيس الدولة خلال فترة الحجر). كما استفادت من هذه الفترة العديد من الشركات الصناعية من ذلك:

- شركة milva و king flex لصناعة السوائل المطهرة والمواد شبه الطبية.
- شركة PLAST INJECTION المختصة في صناعة حاويات الفضلات من مختلف الأحجام التي لم تتمكن من الاستجابة للطلبات الواردة عليها من مختلف المؤسسات الصحية وتمت مساعدتها من قبل منظمة TUNISIA JOBS لتوفير الأموال المتداولة للاستجابة لهذه الطلبات.
- شركة Medica-Hitex المختصة في صنع المواد الشبه طبية كالكمامات وأزياء قاعات الجراحة .

وقد تمكنت هذه الشركات من إبرام صفقات مع مؤسسات الدولة التي سارعت لاقتناء مستلزمات الوقاية من فيروس كورونا وذلك قصد حماية العمال والموظفين في مختلف الأسلاك سواء كانت الصحية أو الأمنية أو العسكرية أو غيرها **ويبقى الإشكال المشترك لهذه الشركات تأخر خلاص مستحقاتهم لدى مختلف مؤسسات الدولة مما سبب لهم إشكاليات في الحصول على السيولة المالية لمجابة مصاريف الإنتاج المتنامي.**

كما استفادت أيضا من فترة الحجر الصحي العام المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خاصة في مجال مصبرات الطماطم والهريسة والعجين الغذائي نظرا لتزايد الاستهلاك والتخزين لهذه المواد وباعتبار أن هذه المؤسسات لم يشملها الحجر.

أما بقية القطاعات كصناعة النسيج والجلود والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية فقد تاثرت سلبا بهذه الجائحة نظرا لان التوقف على الإنتاج كان شبه كلي وخاصة صناعة النسيج التي تعتبر أكبر مشغل.

3- القطاع السياحي والصناعات التقليدية:

نظرا لتوقف النشاط كليا بالوحدات الفندقية والمطاعم السياحية فقد كان تأثير الجائحة سلبيا على القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به كوكالات الأسفار.

وللتذكير فان ولاية القيروان تظم 10 نزل منها 5 نزل مصنفة و5 خمسة غير مصنفة و 2 مطاعم سياحية و 14 وكالة أسفار. وتعتبر كل هذه المؤسسات متضررة من الحجر الصحي الشامل.

ونظرا للشلل شبه التام الذي أصاب حركة القطاع السياحي فان التأثيرات طالت مجال الصناعات التقليدية نتيجة توقف تسويق المنتوج للسياح الذين يعتبرون الحريف الأول لهذا المنتوج.

كما ساهم توقف النشاط السياحي في تدهور أسعار المنتجات الفلاحية عند الإنتاج .

4- الحرف والمهن الصغرى والتجارة:

اختلفت التأثيرات حسب النشاط حيث هناك أنشطة أوقفت نشاطها بالكامل كالمقاهي والمطاعم تجارة الملابس الجاهز و والملابس المستعملة في حين تواصلت مختلف الأنشطة التجارية الغذائية وبعض المهن الأخرى كالحدادة والنجارة بعض الأنشطة الخدماتية المتنوعة كورشات الإصلاح والصيانة...

3- ولاية القصرين:

لقد مكنت الإجراءات التي إتخذتها الجهة خلال هذه الفترة من عزل الولاية عن محيطها باستثناء حاملي التراخيص نتيجة اكتشاف 05 حالات قادمة من ولاية مدنين تماثلوا للشفاء في ما بعد. وعلى اثر التعامل الجدي مع هذا الوباء من قبل السلطة الجهوية والمحلية والفريق الصحي لم تسجل الولاية خلال هذه الفترة أي حالة وفاة بسبب الكورونا وتماثلت 9 حالات للشفاء وتم الزام 05 حالات بالحجر الصحي بالاضافة الى عدم تسجيل أي اصابة جديدة الى اليوم.

ومن جهة أخرى تتمثل أهم التأثيرات والصعوبات والاشكالات المنجرة عن جائحة كوفيد19 وسبل العمل للحد من امتداد اثرها على المدى المتوسط والبعيد بجهة القصرين كالتالي:

1. وضعية المشاريع والبرامج التنموية بالجهة والمؤسسات الخاصة:

2. يبلغ عدد المشاريع العمومية ذات الصبغة الوطنية والجهوية المتواصلة خلال الفترة 2011-2020 بولاية القصرين 2289 مشروعا موزعة على كافة القطاعات بكلفة جملية تقدر بـ 1621 م د. وقد تم إلى حدود بداية شهر مارس 2020 الانتهاء من إنجاز 1735 مشروعا بتكلفة جملية تناهز 811 م د وبدخول الحجر الصحي لضمان سلامة العنصر البشري الشامل وفضلا عن المشاريع المتعطلة قبل الأزمة (30 مشروعا بتكلفة 33 م د) توقفت كليا كل الأشغال المتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية من مشاريع بصدد الإنجاز أوبصدد إعداد وطلب العروض أو بصدد الدراسة حيث بلغ عدد هذه المشاريع 499 مشروع بتكلفة 753 م د وذلك كما يلي كما يبينه الجدول التالي:

المشاريع المتعطلة بسبب الحجر الصحي الشامل	العدد	الكلفة (م.د)
مشاريع بصدد الإنجاز وقع تعليها إنجازها	170	266
مشاريع بصدد إعداد أو طلب العروض وقع تعليها إنجازها	196	253
مشاريع بصدد الدراسة وتعلق إنجازها	133	234
المجموع	499	753

وبهذه الإجراءات التي اثرت سلبا على القطاع العمومي من خلال توقف كل الانشطة المرتبطة بأشغال البرامج والمشاريع التنموية بالجهة والمتمثلة أساسا في تعطل قطاع المقاولات والادارة وماله من انعكاس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالجهة خاصة اشغال التزود بالماء الصالح للشراب والتنوير الريفي وانجاز المسالك الريفية المرتبطة بفك عزلة متساكني المناطق الجبلية.

ومن أهم المشاريع العمومية التي تعطلت في هذه الفترة نذكر:

- تزويد 1200عائلة بأم جنيب بالقصرين الجنوبية ووادي الحطب بسبيبة ومنطقتي البناهسية بسبيبة وسيدي عبد الله بسبيطلة.
- توقف 27 مشروع بكلفة 122.7 م د ومن أهمها :
- تهيئة منعرج تالة بطول 7,3 كلم
- تهيئة ط و 15 بين ن ك 211- 240,4 بفريانة و الطريق الوطنية 13 بين ن ك 225 - 237,5 بفوسانة بطول 42 كلم
- تهيئة وتعبيد و صيانة 19 مسلك ريفي بطول 117 كلم
- الخط الحديدي رقم 6 الرابط بين القصرين-تونس عبر بوعرادة.
- الخط الحديدي رقم 11 الرابط القصرين-سوسة عبر القيروان.
- تشغيل المرجل الحراري بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق والمقدر كلفته بـ6.5 م.د.
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسبيطلة
- بناء أقسام للأمراض الجلدية , الغدد والسكري وأمراض الأعصاب بالمستشفى الجهوي بالقصرين
- بناء أقسام الإستعجالي ,الإنعاش,المحاري البولية,المعدة ,الأمراض الصدرية بالمستشفى الجهوي بالقصرين

وعموما فقد تضررت العديد من القطاعات الحيوية بالجهة جراء كوفيد 19ومن اهمها النقل، السياحة، التصدير والخدمات.

ففي مجال النقل توقف السير العادي لنقل الاشخاص والبضائع مما انعكس سلبا على الديناميكية الاقتصادية بالجهة وبذلك تأثرت مداخيل الشركة الجهوية للنقل البري التي تشكو بطبيعتها صعوبات مالية ولوجستية.

أما بالنسبة لنقل البضائع والسلع فقد سجلت الجهة نقص كبير في بعض المواد الغذائية ونذكر منها مادة السميد والزيت بالرغم من الاجراءات المتخذة من قبل الدولة في الغرض كتوجيه كميات من القمح الصلب الى المطاحن الموجودة بالجهة وذلك لتزويد العائلات قصد تقيدهم بإجراءات الحجر الصحي.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي فقد تأثرت انشطته بصفة متفاوتة نظرا للنقص الكبير في توفير اليد العاملة إضافة الى الصعوبة بالتزود ببعض المواد الأولية مما انجر عنه نقص في الإنتاج.

ومن ناحية اخرى فقد تسبب تعطل انجاز المشاريع ذات الصلة بالبنية الاساسية على غرار احداث الحفريات العميقة المعدة للماء الصالح للشراب و تجهيزها ومد القنوات واستغلالها في زيادة تدهور ظروف العيش لدى المتساكنين خاصة متساكني المناطق الريفية .

في المجال السياحي تسببت جائحة كوفيد 19 في التعطيل التام للقطاع السياحي بالقصرين بمختلف خدماته حيث اغلقت المؤسسات الناشطة من نزل (8نزل) و مطاعم(3مطاعم سياحية) و وكالات اسفار (5 وكالات) ومنتزهات تبعا لتوقف الحركة السياحية من رحلات مبرمجة و مسالك سياحية و مهرجانات و مختلف التظاهرات الثقافية و الرياضية و الندوات والملتقيات الجهوية و الاقليمية التي تنظم عادة بالنزل مما تسبب في بطالة 318 عامل. وذلك بالإضافة إلى غلق الحدود البرية بمعبري بوشبكة و الصري التي كانت تؤمن حركية الوفود الجزائريين.

وفي نفس السياق فقد تضررت مختلف أنشطة قطاع الصناعات التقليدية من نسيج وحلفاء ورخام وخشب ولباس تقليدي، التي تؤمن حوالي 18 ألف حرفي منهم تسعة ألاف مهني مهيكل وألفين ناشطين وتعد جملة المؤسسات المتضررة 40 مؤسسة.

اما في ما يخص قطاع الصناعة يعتبر قطاع النسيج الاكثر تضررا مقارنة ببقية الانشطة الصناعية نتيجة الالتزام بالحجر الصحي اذ تم غلق 27 مؤسسة تشغل حوالي 3500 من اليد العاملة اضافة الى تحمل اصحاب المؤسسات مصاريف الكراء والأعباء الإجتماعية.

وفيما يخص قطاع الخدمات فقد تعطل نشاط المهن الصغرى والمتناهية الصغر المتمثلة في محلات الحلاقة، النجارة، الحدادة ، النقل والمقاهي ... مما نتج عنه تأزم الوضعيات الاجتماعية للفئة الناشطة في المجال من بطالة وتدهور المستوى المعيشي في ظل عدم تفعيل العديد من الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة.

جدول حول الوضع العام للمؤسسات والمهن بولاية القصرين من جراء وباء كوفيد 19

القطاع	نوعية النشاط / المؤسسات	نوعية المشاكل
المهن والحرف	كهرباء وميكانيك السيارات	نشاط بطيء جدا
	إصلاح الدراجات النارية والعادية	نشاط بطيء جدا
	الحدادة	نشاط بطيء جدا
	النجارة	نشاط بطيء جدا
	نجارة الأليمنيوم	توقف تام
	الحلاقة	نشاط بطيء جدا
	صيانة المواد الكهرومنزلية	نشاط بطيء جدا
	تصليح الأحذية	نشاط بطيء جدا
	الخياطة	نشاط بطيء جدا
	صيانة الهاتف الجوال والحواسيب	نشاط بطيء جدا
	رحي التوابل	نشاط بطيء جدا
	صنع الحلويات التقليدية	توقف تام

	صنع الطابونة والخبز التقلدي	توقف تام
التجارة	بإستثناء تجارة المواد الغذائية بالجملة والتفصيل والمواد الإستهلاكية من خضر، غلال، لحوم وأسماك ومواد تنظيف فإن البقية تشكوا صعبات كبيرة : الباعة المتجولون بالأسواق الأسبوعية تجار مواد البناء والتجهيز الصحي تجار الملابس المستعملة (الفريب) تجار الملابس الجاهزة تجار المستلزمات الفلاحية تجار البقول والفواكه الجافة تجارة قطع غيار السيارات والدراجات النارية تجارة الأليمنيوم تجارة البلور	 توقف تام توقف تام توقف تام توقف تام نشاط بطيء نشاط بطيء نشاط بطيء توقف تام نشاط بطيء
الخدمات	المقاهي المطاعم محلات الأكلات السريعة النسخ ومعالجة النصوص الوحدات الفندقية سيارات الأجرة لواج النقل الريفي التاكسي قاعات الأفراح والمؤتمرات	توقف تام توقف تام توقف تام نشاط بطيء توقف تام بين المدن توقف تام، داخل الولاية عودة بطيئة نشاط بطيء نشاط بطيء توقف تام
الصناعة	وحدات النسيج صناعة الصناديق البلاستيكة صناعة القنوات البلاستيكية	عودة كل الوحدات النشيطة بـ 50% من الطاقة التشغيلية نشاط بطيء جدا عودة بـ 50% من الطاقة التشغيلية
المقاولات	مقاولات البناء مقاولات الطرقات مقاولات المنشئات المائية مقاولات حفر الآبار	توقف تام توقف تام توقف تام توقف تام
الصناعات التقليدية	ورشات صناعة الزربية ورشات صناعة منتوجات الحلفاء	توقف تام للنشاط مع توقف عملية الطبع نشاط بطيء جدا

iii. تقييم عام لانعكاسات الجائحة بجهات الإقليم على المدى المتوسط والبعيد وأليات الحد منها:

الانعكاسات العامة المستنتجة من الجائحة:

-على المدى المتوسط

- عجّل فيروس كورونا بانزلاق طبقات إجتماعية جديدة نحو خانة الفقر بسبب تهديدات فقدان مواطن الشغل، وتراجع فرص العمل اليومية، وأحال الحجر الصحي آلاف العمال على البطالة القسرية،

- بروز فئات إجتماعية لم تتمتع بأي نوع من المساعدات أو لا تخضع لأي منظومة دعم خلال فترة الحجر الصحي على غرار أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل و العاملين ضمن المهن الهشة كحظائر البناء.

- تأثر القطاعات التي تهم التجارة الداخلية والخدمات سلبا بحكم الحجر الصحي وتحديد ضوابط إستهلاك معين مع وجود حالة خوف وهلع لدى المستهلك مما سيؤثر على قطاعات واسعة تشغل آلاف العملة كقطاعات المطاعم والنقل ورياض الأطفال والمقاهي..

- صعوبة مراقبة مسالك التوزيع بسبب نقص الموارد البشرية واللوجستية و تفشي ظاهرة الغش والإحتكار للمواد الإستهلاكية.

- صعوبة ترويج المنتجات الفلاحية البدرية والفصلية وإرتفاع كميات إنتاج اللحوم البيضاء في ظل عدم رفع الحواجز عن التصدير .

- عراقيل تعترض الفلاحين في التزود بالمستلزمات و المدخلات و خاصة منها الاسمدة على غرار عدم توفر مادة الأمونيتر و العلف و البذور و المشاتل والمعدات وقطع الغيار.هذا و في علاقة بالحجر الصحي تم تسجيل مخاطر كبرى على مستوى الإنتاج و جني الصابة نتيجة صعوبة ترويج المنتوج ونقص اليد العاملة.

- يمكن تسجيل عدم مواصلة بعض المؤسسات لنشاطها خاصة المقاولات سواء على المستوى القريب والمتوسط نظرا لإختلال الموازنات المالية لهاته المؤسسات وصعوبة تحديد ومراقبة العرض والطلب وهو ما يؤشر على مزيد فقدان مواطن الشغل وإرتفاع نسبة البطالة بالجهة.

- تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وتدهور المؤشرات التنموية بولايات الإقليم وبقية جهات البلاد.

-على المدى البعيد:

- تداعيات سلبية على العديد من القطاعات خاصة في ظلّ "ضعف صلابة الإقتصاد الوطني وهشاشته"و يحد من قدرته على تقبل الصدمات الخارجية نظرا لانفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج بنسبة مهمة وخاصة على الفضاء الأوروبي الذي دخل في مرحلة الركود الاقتصادي و الانهيار المالي .

- تداعيات هامة على الإستثمار الداخلي والخارجي بفقدان ثقة المستهلك والمستثمر مع تراجع الإستثمارات الخاصة والعمومية في مقابل تزايد أزمة الديون وقلة الإنتاج..

التصورات والاجراءات المقترحة للحد منها :

بات من المتأكد أن الأزمة التي أحدثها فيروس كورونا والتي تعيشها بلادنا على غرار بقية بلدان العالم أن مداها سيكون ، على عكس باقي الأزمات، لن تنتهي سريعاً، وستخلف تبعاتها العدين من الأزمات أخرى وخاصة منها الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما يتطلب الإستعداد الجيد وعدم الاكتفاء بمتابعتها ظرفيا وايجاد الحلول على مدى القصير , بل استباق الأحداث ووضع كل الفرضيات والسيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع والإستعداد لها بضبط الإجراءات التي الواجب اتخاذها بهدف المحافظة على التحكم في مخلفاتها والإستباق بتوفير الآليات الكفيلة للحد من التأثيرات السلبية على مختلف القطاعات وخاصة منها المرتبطة بالمجال الصحي والإقتصادي والإجتماعي:

بخصوص القطاع العام:

في إطار الإستعداد لإستئناف نسق إنجاز المشاريع العمومية والبرامج التنموية الخصوصية بالجهة وعودة المقاولين إلى سالف نشاطهم تنفيذا للأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المؤرّخ في 02 ماي 2020 المتعلّق بضبط إجراءات الحجر الصحّي الموجّه الذي إنطلق يوم 4 ماي 2020، يتعين :

- إعانة النظر في ترتيب الخيارات الوطنية الكبرى للعمل التنموي ومرتكزات الإقتصاد الوطني والجهوي مع إيلاء الأهمية للقطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية.
- ضرورة عقد جلسات وطنية وجهوية قطاعية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة وخاصة منها المهيكلة يتم على ضوءها مراجعة أولويات إنجاز المشاريع من حيث التأجيل أو الإلغاء في علاقة بالظرف الإقتصادي والإجتماعي
- دعوة المقاولات المتعهّدة بانجاز المشاريع العمومية إلى استئناف انجاز المشاريع المناطة بعهدتها والتسريع في نسق الأشغال لتدارك التأخير مع توفير شروط السلامة المهنية
- تنظيم جلسات مع المقاولين المباشرين لمشاريع بصدد الانجاز لتحديد جدول زمني يضبط انتهاء الأشغال والتدخل لتدارك التّأخير الناتج عن الحجر الصحي الشامل.
- تنشيط دور الهياكل الرقابية والفنية ذات العلاقة بالحجر الصحي الموجّه بإشراف مباشر من السادة الولاة ورؤساء البلديات والمديرين الجهويين.
- متابعة أشغال اللجان الجهوية وخاصة منها المتعلقة بالصفقات العمومية بكل دقّة و المراقبة الفنية الميدانية لمراحل انجاز المشاريع مع المتابعة الدقيقة لصرف الاعتمادات المخصّصة لتنفيذ المشاريع.
- ضرورة إحكام التنسيق بين جميع المتدخّلين في هذه الأزمة بهدف تحقيق مزيد النّجاعة وتوحيد الجهود لما فيه خير الجهة.

- الاسراع بالتخفيف من تداعيات أزمة فيروس كورونا على منظومات الإنتاج و مزيد الإحاطة بها ودعمها على غرار اللحوم البيضاء والبيض والمنتجات الفلاحية البدرية و الفصلية والإسراع بفتح أبواب التصدير أمامها و تيسير اجراءاته من أجل تلافي إتلافات ما بعد الإنتاج وتفادي كوارث الخسائر المتفاقمة
- تعزيز الاستثمار بما يتوفر من موارد مالية، في بعض المشاريع الذكية والمجددة التي طوّرها أو اقترحها بعض الكفاءات التونسية المتميّزة لإنعاش الإقتصاد التونسي .

بخصوص القطاع الخاص :

يتعين وضع خطط عمل قطاعية موجهة حسب الفترات الزمنية وخصوصيات المؤسسات الإقتصادية المتضررة والصعوبات التي أصبحت تعيشها وخاصة على مستوى التمويل (توفر السيولة) والتزود والتسويق وذلك مع الإنطلاق من مرحلة إنقاذ وإنعاش للمؤسسات إلى غاية العودة إلى الوضع الطبيعي خلال السنة الحالية ثم البدء مع مطلع السنة القادمة في مرحلة الإقلاع والتأهيل لهذه المؤسسات وللإقتصاد بصفة عامة. حيث يبين الجدول التالي أهم المقترحات والتدابير التفصيلية المقترح العمل بمقتضاها لبلوغ ذلك:

القطاعات المتأثرة	مقترحات الحلول	الأنشطة
قطاع الصحة **قطاع السياحة** • النزل • المطاعم السياحية • وكالات الأسفار **الصناعات التقليدية** **القطاع الثقافي** **قطاع المهن الصغرى** **القطاع الصناعي** **القطاع الفلاحي(على مستوى الترويج)** **التعليم** **القطاع الخاص**	• مواصلة دعم القطاعى الصحي العمومي بتوفير موارد مالية خاصة بالقطاع الصحي بتدعيم ميزانية وزارة الصحة . • دعم المؤسسات الناشطة في المجال الصحي خاصة المتعلقة بالتوزيع . • إفراد المؤسسات الناشئة الناشطة في مجال السلامة الصحية بإجراءات خاصة متعلقة بالتمويل. • احداث قروض تصرف استثنائية مع اجراءات خاصة و بشروط استثنائية للمحافظة عللى اليد العاملة و حماية حقوق العاملين. • دعم مباشر للحرفيين • دعم المؤسسات الناشئة إحداث موارد مساندة fonds de soutien للقطاع الثقافي الذي تاثر بالغاء العروض و التظاهرات والأنشطة المبرمجة	• مواصلة دعم القطاع الصحي :شراء التجهيزات والمستلزمات الطبية للمستشفيات العمومية ودعم الصيدلية المركزية • احداث لجان جهوية ووطنية تقوم بمتابعة تنفيذ القرارات و تطبيق الاجراءات. • اعداد تقارير حول متابعة تنفيذ و تقييم القرارات التي اتخذتها الجكومة التونسية لفائدة القطاعات المتاثرة بجائحة فيروس كرونا و تقديم مقترحات تعديل في اطار مزيد من النجاعة • القيام بتقارير حول القطاعات المتضررة المتأثرة تكون مدعومة بمعلومات احصائية لحجم الأضرار. رقمنة الادارة التونسية
المؤسسات الصغرى و المتوسطة PME	• مساندة المؤسسات المتضررة ✓ احداث موارد دعم و مساندة Fond de Soutien	• احداث لجان جهوية ووطنية لتحديد المؤسسات المتضررة

المؤسسات الناشئة Startups **Petits métiers** **الشركات المصدرة كليا**	✓ احداث خط تمويل بنكي خاص يدعم الموارد الذاتية fonds propres للمؤسسة للحفاظ على مواطن الشغل • إعادة جدولة القروض بـ: ✓ مراجعة نسبة الفائدة و التمديد في أجال الخلاص و مدة الإمهال ✓ إعادة جدولة الديون الجبائية rééchelonnement des dettes fiscales • احداث خط تمويل خاص لتقديم قروض بدون فائض و مساعدات مالية لاصحاب المهن المنتجة و المؤسسات الناشئة • وضع برنامج خاص لانقاذ مواطن الشغل وحماية حقوق العاملين • ترويج المنتوج كليا بالأسواق المحلية بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجال الصحي والصناعات الغذائية الترفيع في نسبة ترويج المنتوج محليا بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجالات الأخرى	وتقييم حجم الأضرار التي لحقت بها • القيام ببحوث ميدانية • القيام بعملية جرد للمهن الفردية، مسدي الخدمات و الشركات و المحلات التجارية لتقييم الاضرار وتقديم المقترحات لمساعدة و مرافقة الناشطين (أفراد أو مؤسسات) في مجال المهن الصغرى و الخدمات و يكون ذلك تحت اشراف لجان مختصة تضم المهنة و المالية و التجارة والصناعات التقليدية والشؤون الاجتماعية. • الحرص على تطبيق قرارات التي اتخذتها الحكومة بخصوص التكفل في حدود 3% من نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية • متابعة تنفيذ القرارات والاجراءات الجكومية لفائدة المؤسسات المتضررة و تقييم مدى مساهمتها في تجاوز الأضرار الاقتصادية و الاجنماعية اعداددليل guide de relance économique ما بعد جائحة كورونا

الفئات المتضررة / المتأثرة	المقترحات
• الفئات الهشة خاصة الفئات التي لا تتمتع بأية آلية من الآليات التي توفرها الشؤون الاجتماعية (العائلات المعوزة، بطاقة العلاج البيضاء و بطاقة العلاج الصفراء...) مما حد من إمكانية انتفاع من المنح المساندة (200 دينار) • اليد العاملة المختصة و العملة بقطاع المهن الصغرى و الصناعات التقليدية • العمال العائدين من ليبيا • اصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل	• سحب منحة 200 دينار على هاته الفئة • متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها الحكومة لفائدة اصحاب الباتيندات وتعديلها لتشمل العملة بقطاع المهن الصغرى